الفصل الرابع
الحوكمة في الجهاز المصرفي

أهمية الرقابة المصرفية في تطبيق نظام الحكومة:

أولاً: أهمية الأجهزة الرقابية المصرفية في تطبيق نظام الحوكمة:

ويمكن تلخيص الضبط المؤسسي الجيد في النقاط التالية[1]:

١. يعتبر الضبط المؤسسي نظاماً يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.

٢. تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصراً رئيسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية وسوء هذه الحوكمة على العكس من ذلك خاصة في البنوك يمكن إن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وخير دليل على ذلك، ما حصل في الأزمة المالية الآسيوية.

٣. تمكين أهمية الضبط المؤسسي في تخفيض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات سواء الأجنبية والمحلية، وتحد من هروب رؤوس الأموال وإتاحة التمويل ومكافحة الفساد وهو ما يزيد من أهمية الضبط المؤسسي بشكل خاص بالنسبة للدول النامية، ويعتمد الضبط المؤسسي بدرجة على التعاون بين الحكومة والقطاعين العام والخاص والمؤسسات المالية والمصرفية لخلق البنوك وتجعل الدولة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي وتحقق تكاملاً مع الأسواق، يؤدي إتباع المبادئ السليمة للضبط المؤسسي في البنوك إلي اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد.

٤. يؤدي تطبيق البنوك للحوكمة لنتائج إيجابية متعددة منها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد كما إن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تمول منها بتطبيق هذه القواعد والتي من

---

(١) محمد ناجي حسين، الإشراف والحوكمة في البنوك، المؤتمر العربي الأول، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٤١٠.

أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة وتطبيقها يؤدي إلي انخفاض درجة المخاطرة[1].

يرى الباحث إن أهمية الضبط المؤسسي في الجهاز المصرفي تكمن في اهتمامها بتوفير الحماية للمساهمين والمعاملة المتساوية بينهم واحترام حقوقهم والمحافظة عليها وتقلل من هروب رؤوس الأموال وتساعد في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ثانياً: دور البنك المركزي في تعزيز الضبط المؤسسي في البنوك:

يتمثل في الآتي[2]:

١. إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.

٢. إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كون هذه البنوك مسئولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين).

٣. نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك.

٤. يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان إن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم، وأن لدي البنك المركزي المسئولية القانونية للتأكد من ذلك.

٥. ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن إن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال البنك.

٦. هناك أيضا المخاطر المتمثلة بتعيين أعضاء مجلس إدارة يطلق عليهم: "شبه مستقلين" لإعطاء انطباع خاطئ للحوكمة المؤسسية[3].

---

(١) محمد فرح عبد الحليم، مدى تطبيق المصارف السودانية للحوكمة، مؤتمر حوكمة الشركات السودانية، برج الفاتح، الخرطوم، ٢٠٠٩م، ص١٩.

(2) www.saaid.net/doat/nasn/hawkama.doc

(3) www.saaid.net/doat/nasn/govermenceforbanking.doc

يرى الباحث إن البنك المركزي يجب إن يتخذ عدد من الإجراءات، ويتضمن الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي لعمل البنك المركزي وضع قواعد للرقابة على عمل البنك، تشمل تحديد حجم ومجال نشاط كل بنك ونسبتي السيولة والاحتياطي ومراقبة تطبيق معايير الضبط المؤسسي لتجنب مشاكل التعثر المصرفي.

ثالثاً: دور لجنة بازل في تطبيق الضبط المؤسسي للبنوك:

أصدرت لجنة بازل للإشراف على البنوك في شهر سبتمبر ١٩٩٩ نشرة بعنوان: "تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك" (**Enhancing Corporate Governance For Banking Organizations**) كجزء من الجهود المستمرة للتطرق لمواضيع الإشراف البنكي، وقد نشطت لجنة بازل للإشراف البنكي للحصول على الخبرة الإشرافية المجمعة من أعضائها وغيرهم والتي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من أجل تسريع ممارسات بنكية آمنة ومعقولة.حيث لا يمكن إن يعمل الإشراف بشكل جيد إذا لم تكن الحوكمة المؤسسية تعمل حسب الإطار المخطط لها.وبالتالي فإن المشرفين في البنوك لهم مصلحة قوية في ضمان وجود حوكمة مؤسسية فعالة في كل منظمة بنكية، حيث إن الخبرة الإشرافية تشدد على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمساءلة وفحص الأرصدة في كل بنك. فالحوكمة المؤسسية المقبولة تجعل من عمل المشرفين أكثر سهولة. كما أنها تمكن من إن تساهم في إيجاد علاقات عمل تعاونية بين إدارة البنك والمشرفين.

وقد أصدرت لجنة بازل عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة، حيث تم فيها التركيز على أهمية الحوكمة المؤسسية وتشمل هذه الأوراق ما يلي[١]:

١. مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة (سبتمبر١٩٩٨).
٢. تحسين شفافية البنك (سبتمبر١٩٩٨).
٣. إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية (سبتمبر١٩٩٨).
٤. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان (مايو ١٩٩٨).

(١) www.kku.edu.sa/confereanes/ssefp/reseches.doc

وقد بينت هذه الأوراق حقيقة إن الاستراتيجيات والأساليب الفنية والتي تعتبر أساسية للحوكمة المؤسسية السليمة داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر، نذكر منها[1]:

١. توافر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.
٢. توافر إستراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.
٣. التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار، متضمنا نظام هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة بداية من الأفراد وحتى مجلس الإدارة.
٤. وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات.
٥. توافر نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية، ووظائف إدارة المخاطر.
٦. رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالبنك وكبار المساهمين والإدارة العليا ومتخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
٧. الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا والتي تحقق العمل بطريقة ملائمة، وأيضا بالنسبة للموظفين سواء كانت في شكل مكافآت أو ترقيات أو أي شكل آخر.
٨. تدفق مناسب للمعلومات سواء إلى داخل البنك أو خارجه.

كما أشارت ورقة أخرى صادرة عن لجنة بازل خاصة بالحوكمة والإشراف عليها Corporate Governance And Oversight على ما يلي[2]:

---

(١) موقع سابق.
(٢) www.saaid.net/doat/nasn/hawkama.doc

١.وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية:

- يصعب إدارة الأنشطة البنكية بدون تواجد أهداف إستراتيجية أو مبادئ للإدارة يمكن الاسترشاد بها، لذا فإنه على مجلس الإدارة إن يضع الإستراتيجيات التي تمكنه من توجيه وإدارة أنشطة البنك، كما يجب عليه أيضا تطوير المبادئ التي تدار بها المؤسسة سواء تلك التي تتعلق بالمجلس نفسه أو بالإدارة العليا أو بباقي الموظفين، ويجب إن تؤكد هذه المبادئ على أهمية المناقشة الصريحة والآنية للمشاكل التي تعترض المؤسسة، وخاصة يجب إن تتمكن هذه المبادئ من منع الفساد والرشوة في الأنشطة التي تتعلق بالمؤسسة سواء بالنسبة للمعاملات الداخلية أو الصفقات الخارجية.
- يجب إن يضمن مجلس الإدارة قيام الإدارة العليا بتنفيذ سياسات من شأنها منع أو تقييد الممارسات والعلاقات التي تضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة مثل:
  - منح معاملة تفضيلية لبعض الأطراف التي لها مكانة خاصة لدى البنك كمنح قروض بشروط مميزة، أو تغطية الخسائر المرتبطة بالمعاملات، أو التنازل عن العمولة.
  - إقراض الموظفين وغير ذلك من أشكال التعامل الداخلي دون مراعاة للشروط الواجب توافرها عند منح القروض (فمثلا يجب إن يتم منح الإقراض الداخلي للعاملين بالمؤسسة وفقا لشروط السوق، وأن يقتصر على أنواع محددة من القروض، مع تقارير خاصة بعملية الإقراض لمجلس الإدارة على إن يتم مراجعتها من جانب المراجعين الداخليين والخارجيين.

٢.وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في المؤسسة:

يجب على مجلس الإدارة الكفء إن يحدد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس وكذلك الإدارة العليا. وتعد الإدارة العليا مسئولة

عن تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم في النهاية مسئولون جميعا أمام مجلس الإدارة عن أداء البنك.

٣. ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء خارجية أو داخلية: وبناء على هذا لابد من تميز مجلس الإدارة بالعديد من الخصائص ويمكن تناولها فيما يلي[١]:

- يعتبر مجلس الإدارة مسئول مسئوولية مطلقة عن عمليات البنك وعن المتانة المالية للبنك، لذا يجب إن يتوفر لدى مجلس الإدارة معلومات لحظية كافية تمكنه من الحكم على أداء الإدارة، حتى يحدد أوجه القصور وبالتالي يتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة.
- يجب إن يتمتع عدد كاف من أعضاء المجلس بالقدرة على إصدار الأحكام بصفة مستقلة عن رؤية الإدارة وكبار المساهمين أو حتى الحوكمة. ويمكن تدعيم الاستقلالية والموضوعية من خلال الاستعانة بأعضاء غير تنفيذيين أو مجلس مراقبين أو مجلس مراجعين بخلاف مجلس الإدارة.
- يمكن لهؤلاء الأعضاء الاستفادة من تجارب المؤسسات الأخرى في الإدارة والتي من شأنها تطوير استراتيجيات الإدارة في المؤسسة.
- في بعض الدول يفضل مجلس الإدارة في البنك تأسيس بعض اللجان المتخصصة مثل[٢]:

– **لجنة إدارة المخاطر:** والتي تتولى الإشراف على أنشطة الإدارة العليا فيما يتعلق بإدارة المخاطر المتعلقة بالائتمان والسوق

---

(١) فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٢٢.

(٢) www.showarrticlemain/efm.org

والسيولة وغير ذلك من أنواع المخاطر المختلفة. ويتطلب ذلك إن تتلقى اللجنة بصفة دورية معلومات من الإدارة العليا عن أنشطة إدارة المخاطر.

- **لجنة المراجعة:** تتولى الإشراف على مراقبي البنك سواء من الداخل أو الخارج، حيث تكون لها سلطة الموافقة على تعيينهم أو الاستغناء عنهم، والموافقة على نطاق المراجعة ودوريتها، وكذلك استلام التقارير المرفوعة منهم، وأيضا التحقق من إن إدارة البنك تقوم باتخاذ إجراءات تصحيحية ملائمة في حينها لمواجهة ضعف الرقابة، والإخلال بتطبيق السياسات والقوانين واللوائح وغيرها من المشكلات التي يحددها المراقبون. ولتعزيز استقلالية هذه اللجنة، ينبغي إن تتضمن أعضاء من خارج البنك على إن تكون لهم خبرة مصرفية أو مالية.
- **لجنة المكافآت:** تتولى الإشراف على مكافآت الإدارة العليا والمسئووليات الإدارية الأخرى، وضمان إن تتفق هذه المكافآت مع أنظمة البنك وأهدافه وإستراتيجيته والبيئة المحيطة.
- **لجنة الترشيحات:** تقوم بترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وتوجه عملية استبدال أعضاء المجلس.

٤. ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا: تعد الإدارة العليا عنصرا أساسيا في الحوكمة، ففي حين يمارس مجلس الإدارة دورا رقابيا تجاه أعضاء الإدارة العليا، فإنه يجب على مديري الإدارة العليا ممارسة دورهم في الرقابة على المديرين التنفيذيين المتواجدين في كافة أرجاء البنك. وتتكون الإدارة العليا من مجموعة أساسية من مسئولي البنك وهذه المجموعة يجب إن تتضمن أفرادا مثل مدير الشؤون المالية ورؤساء الأقسام ومدير المراجعة.

٥. الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليين والخارجيين في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية التي يقومون بها: يعد الدور الذي يلعبه المراجعون حيويا بالنسبة لعملية الحوكمة. لذا يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا إدراك أهمية عملية المراجعة والعمل على نشر الوعي بهذه الأهمية لدى كافة العاملين بالبنك، واتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم استقلالية ومكانة المراجعين، وذلك برفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة، أو لجنة المراجعة، والاستفادة بفعالية من النتائج التي توصل إليها المراجعون، مع العمل على معالجة المشاكل التي يحددها المراجعون، كذلك الاستفادة من عمل المراجعين في إجراء مراجعة مستقلة على المعلومات التي يتلقونها من الإدارة حول أنشطة البنك وأدائه.

٦. ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه وإستراتيجيته والبيئة المحيطة: يجب إن يصادق مجلس الإدارة على المكافآت الخاصة بأعضاء الإدارة العليا وغيرهم من المسئولين، وضمان إن تتناسب هذه المكافآت مع أنظمة البنك وأهدافه وإستراتيجيته والبيئة المحيطة، بما يحفز مديري الإدارة العليا وغيرهم من الشخصيات المسئولة على بذل أقصى جهدهم لصالح البنك، كما يجب إن توضع نظم الأجور في نطاق السياسة العامة للبنك بحيث لا تعتمد على أداء البنك في الأجل القصير وذلك لتجنب ربط الحوافز بحجم المخاطر التي يتحملها البنك.

٧. مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة: لا يمكن تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا بدقة في حالة نقص الشفافية ويحدث ذلك عندما لا يتمكن أصحاب المصالح والمتعاملين في السوق وعامة الناس من الحصول على المعلومات الكافية عن هيكل وأهداف البنك، بحيث يتمكن المشاركون في السوق من تقييم سلامة تعاملاتهم مع البنوك حيث يصبحون قادرين على معرفة وفهم أوضاع كفاية رأس المال في البنوك في الأوقات المناسبة، وبالتالي سيتوجه المتعاملون إلى البنوك التي تطبق الممارسات السليمة للحوكمة والتي لديها الكفاية المالية اللازمة، بينما سينصرفون عن تلك البنوك التي تقوم بمخاطر كبيرة دون إن

تكون لها مخصصات كافية، وربما ينصرفون عن تلك البنوك التي لا تتحمل قسطا كافيا من المخاطر حتى تبقي على قدراتها التنافسية.

لذا فإن الشفافية مطلوبة لدعم التطبيق السليم للحوكمة، وبالتالي فإن الإفصاح يجب إن يشمل هيكل المجلس (العدد، العضوية، المؤهلات، اللجان)، وهيكل الإدارة العليا (المسؤوليات، المؤهلات، الخبرة)، والهيكل التنظيمي الأساسي (الهيكل القانوني، الهيكل الوظيفي)، والمعلومات المتعلقة بنظام الحوافز الخاص بالبنك، وطبيعة الأنشطة التي تزاولها الشركات التابعة.

٨. دور السلطات الرقابية:

- يجب إن تكون السلطات الرقابية على دراية تامة بأهمية الحوكمة وتأثيرها على أداء المؤسسة. ويجب إن تتوقع قيام البنوك بعمل هياكل تنظيمية تتضمن مستويات ملائمة من الرقابة، كما يجب إن تقوم السلطات الرقابية بالتأكد من إن مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسات المصرفية قادرين على القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم كما ينبغي.
- يعد مجلس إدارة البنك والإدارة العليا بالبنك مسئولين بصفة أساسية عن أداء البنك، وبذلك فان السلطات الرقابية تقوم بالمراجعة للتأكد من إن البنك يدار بطريقة ملائمة، وتوجيه انتباه الإدارة لأي مشاكل قد تتكشف أثناء عملية الرقابة، كما ينبغي على السلطات الرقابية إن تضع مجلس الإدارة موضع المحاسبة وأن تطالب باتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب وذلك في حالة تعرض البنك لمخاطر لا يمكن قياسها أو السيطرة عليها.
- كذلك يجب إن تكون السلطات الرقابية يقظة لأي إشارات إنذار مبكر بالنسبة للتدهور في إدارة أنشطة البنك، حيث يجب عليها مراعاة إصدار توجيهات إلى البنوك بشأن التطبيق السليم للحوكمة.

- من الضروري قيام السلطات الرقابية بالتأكد من إن البنوك تقوم بإدارة أعمالها بالأسلوب الذي لا يضر بمصالح المودعين[1].

مما سبق يتضح للباحث إن المسؤولية الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، ومع ذلك تؤكد لجنة بازل على ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي مثل القوانين والتشريعات التي تتولى الحكومة إصدارها والتي من شأنها حماية حقوق المساهمين، وضمان قيام البنك بنشاطه في بيئة خالية من الفساد والرشوة ووضع معايير للمراجعة.

أهمية النشاط المصرفي في تطبيق نظام الحوكمة:

لا شك إن ضمان استقرار النظام المالي المسئول الأول عن تمويل التنمية ضروري قبل أي حديث عن النمو الاقتصادي. واستقرار النظام المصرفي (باعتباره أحد أهم أجزاء النظام المالي) يعتبر خطوة ضرورية لتحقيق ذلك

و مما لا شك فيه كذلك إن العوامل التي تؤدي إلى عدم استقرار النظام المصرفي قد تزايدت خاصة في ظل عولمة الأسواق المالية وظهور الكثير من الابتكارات المالية التي أدت إلى الحد من فعالية الأدوات التقليدية الهادفة إلى ضمان استقرار النظام المصرفي.

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى التفكير في مداخل مبتكرة ومستحدثة في نفس الوقت تمكن من تحقيق هدف الاستقرار المالي ككل والمصرفي بشكل خاص

لذلك تناولنا من خلال ورقتنا البحثية هذه مجموعة من المداخل المستحدثة التي تستهدف الحفاظ وضمان استقرار النظام المالي ككل والمصرفي بشكل خاص هذان المدخلان هما الحوكمة ونظام حماية الودائع. بالإضافة إلي أهمية المخاطر المصرفية ودور الضبط المؤسسي في ذلك مما يساعد في استقرار النظام المصرفي.

أولاً: العولمة المالية واستحداث بيئة مصرفية جديدة:

---

(1) www.grrenc.com

حدث تغيير كبير في البيئة المصرفية وذلك نظرا للتحولات والتطورات المتلاحقة والتي شهدتها الساحة المالية والمصرفية نتيجة العولمة المالية، حيث تطور نشاط البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي والذي انعكس على زيادة المخاطر المصرفية[1].

وقد كان هناك تأثير واضح للعولمة على الجهاز المصرفي والتي تتمثل في الآتي[2]:

١/ إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

فقد حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة دائرة ونطاق أعمالها حيث أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مالية ومصرفية لم تكن تقوم بها من قبل وانعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك فقد اتضح من أحدث التقارير على أكبر البنوك إن المصدر الرئيسي لأرباحها لم يعد يتحقق من عملية الائتمان المصرفي بل من الأصول الأخرى ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاطها في الأنشطة الأخرى غير الافتراضية. ومن الملفت للنظر إن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال هيكلة صناعة الخدمات المصرفية قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول المؤسسات غير المصرفية مثل شركة التأمين كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية

٢/ التحول إلى البنوك الشاملة:

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وخاصة التجارية إلى التحول إلى البنوك الشاملة التي تتمثل في كيانات مصرفية تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي

(١) فرح عبد العزيز عزت، اقتصاديات البنوك، بدون ناشر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٢٠٠.
(٢) محمد أحمد عبد النبي، برنامج التسويق المصرفي، المعهد المصرفي، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٢.

بحيث نجدها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار.

٣/ الاندماج المصرفي:

من أجل اكتساب البنك قوة الوجود والاستمرار فانه يندمج مع كيان آخر مصرفي ومن ثم يتحول بالاندماج إلى كيان مصرفي جديد أكثر فعالية وأعلى قدرة وأفضل في انتهاز الفرص المتاحة في السوق المصرفي فالاندماج المصرفي تفرضه ضرورة وتقضيه الحاجة وهو مبني على التحالف وتعاون المنافسين وهو بذلك أداة تواصل للتكييف مع متطلبات التواجد والوجود في عصر العولمة

٤/ خصخصة البنوك:

تعتبر خصخصة البنوك أحد نتائج العولمة ولقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك في الدول النامية بعد زوال الملكية العامة للبنوك في ظل تحول كثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحولات الآلية للسوق.

٥/ تزايد حدوث الأزمات بالبنوك:

وهي أحد أهم الآثار السلبية للعولمة تعرض الجهاز المصرفي في كثير من الدول إلى أزمات كان لها تأثير شديد على مجمل الاقتصاديات.

٦/ ضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:

ولقد ظهر هذا الضعف عند ظهور الأزمات المالية والتي عجزت البنوك المركزية على تفاديها وإنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف.

يرى الباحث إن المصارف اتجهت نحو العولمة بقوة برغبتها في التوسع والتطور والنمو والاستثمار واكتساب قوة دفع جديدة لضمان النشاط الحيوي للأنشطة التي يمارسها الجهاز المصرفي في البيئة الاقتصادية والمالية وأيضاُ إن العولمة هي دافع ومحفز ومحرك للعمل المصرفي.

ثانياً: تغير البيئة المصرفية:

ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، إذ كانت الصناعة المصرفية تخضع للتنظيم القانوني الشديد

والعمليات المصرفية التجارية تقوم على أساسها بتجميع الموارد ومنح الائتمان وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة واهتمت الهيئات التنظيمية بسلامة الصناعة المصرفية والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها. كانت فترة الثمانينات وبداية التسعينات الفترة التي حملت معها موجات التغير في الصناعة المصرفية، التي ارتبطت الفترة بإتباع سياسات اقتصادية أكثر تحررا بهدف تحجيم عملية التدخل الحكومي وتقليص دور الدولة خاصة في المجال الاقتصادي حيث أدت عالمية الأسواق الي التقدم في نظم الاتصالات وزيادة الاعتماد بين الأسواق العالمية إلى زيادة الضغط على الدول لتحرير النظام المصرفي بطرق متعددة وبالضرورة بدأت المؤسسات البنكية في تنمية أدوات جديدة تتعامل كفاءة أكثر مع الاتجاهات العالمية أفرز التغير في البيئة المصرفية اشتداد حدة المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال.

١/ المخاطر المصرفية النظامية (التقليدية):

تعرف المخاطرة على أنها احتمال وقوع خسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير متطورة في الأجل الطويل أو القصير.

وتتعرض المصارف عادة إلي مخاطر تتعلق بطبيعة نشاطها والتي تسبب خسائر مالية وخاصة مخاطر الائتمان ويمكن تصنيفها إلى[1]:

أ/ مخاطر الائتمان:

كلما استحوذ البنك على أحد الأصول المربحة، فإنه بدلك يتحمل مخاطر عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة لذلك.

يكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها وتمثل القروض أكبر هده الأنواع والتي تتصف بأكبر قدر من مخاطر

(١) سيد هواري، نادية أبو فخرة، الأسواق والمؤسسات المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢م، ص١٨-٢٠.

الائتمان، فالتغيير في الظروف الاقتصادية العامة، ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين ومن الصعب التنبؤ بهده الظروف، كذلك قدرة الفرد على إعادة رد الدين تختلف وفقا للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد، ولهدا السبب تقوم البنوك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدة لتقييم قدرة المقترض على رد القرض، لسوء الحظ فإن القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقرض قبل إن تظهر المعلومات المحاسبة أي مشكلة بوقت طويل وبصفة عامة تكون استثمارات البنك في الأوراق المالية أقل خطرا لأن المقترضين عادة ما يكونوا جهات محلية أو حكومية أو شركات قوية تفصح عن معلوماتها المالية كل فترة قصيرة.

إن البنوك التي تتعامل مع الأنشطة الدولية غالبا ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر أسعار الصرف، وكذلك مخاطر البلد وتشير مخاطر أسعار الصرف إلى مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية وعندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل.

وتشير مخاطر البلد إلى الخسارة الأساسية للفائدة أو رأس المال الأصلي الخاص بالقروض الدولية بسبب رفض هدا البلد سداد المدفوعات وفقا لتواريخ استحقاقها المحددة في اتفاقية القرض وهكذا فإن العجز عن السداد يمثل خطر البلد، وهناك أيضاً مخاطر متعلقة بالأنشطة خارج الميزانية وهي الأنشطة التي لا تقيد ضمن الأصول أو الخصوم مثل عمليات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والمشتقات.

ج/ مخاطر التشغيل:

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، ويجب إن يستوعب البنك السرقات التي تتم بواسطة موظفين أو عملاء البنك.

وهكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة

المنشاة، وهكذا فإن مخاطر تشغيل البنك ترتبط بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك من لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفء أم لا.

٢/ أسباب زيادة المخاطرة المصرفية

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية[١]:

- زيادة الضغوط التنافسية.
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال.
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

تطور المخاطر المصرفية في إطار بيئة العمل الحديثة:

إن التغير الذي حصل في بيئة العمل المصرفية نتيجة العولمة المالية أدى إلى اختفاء العوائق والحواجز القديمة التي حدت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات حيث كان ذلك تغييرا جذريا وكليا في الصناعة المصرفية وظهور مخاطر جديدة في هذه البيئة الحديثة ومن أهم التطورات في العقدين الماضيين هي الانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الالكترونية العمليات خارج الميزانية ظهور أدوات مادية جديدة من المشقات المالية حيث تنطوي كل تعامل فيها على مخاطر مرتفعة مقارنة بمزاياها[٢].

---

(١) بن طلحة صلحية – معوش بو علام، دور التحديد المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مجمع النصوص العلمية الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، ص٤٧٧.

(٢) سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية دورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، مصر، دار النشر للجامعات، ط١، ٢٠٠٥م، ص٥٨.

ثالثاً: حوكمة البنوك السليمة أساس لتطبيق الحوكمة في الشركات:

تخضع البنوك لقدر كبير من التنظيمات واللوائح وعادة ما تقوم الحكومات بفرض سلسلة من هذه التنظيمات على البنوك بسبب ما يمثله البنوك من مصدر جهاز للإيرادات المالية، وطبعا فان العمليات المصرفية ليست الوحيدة التي تخضع لهذه القوانين والتنظيمات إذا أنه بالإضافة إن الحكومات تمتلك البنوك في كثير من الدول فهي تملك أنوعا أخرى من المنشآت، ومع كل ذلك فانه حتى الدول التي يقل تدخلها في القطاعات الأخرى عادة ما تتجه إلى فرض تنظيمات مكثفة على البنوك التجارية.

وبالنظر إلى أهمية البنوك فان حوكمة هذه الأخيرة تحتل دوراً مركزياً في الترويج لثقافة حوكمة الشركات، وإذا ما قام مدراء البنوك بمراجعة آليات الحوكمة السليمة فسيكون هناك احتمال أكبر لتخصيص رأس مال بطريقة أكثر كفاءة وتطبيق حوكمة شركات فعالة على المنشات التي تم تمويلها وأن المنافسة الكبيرة والشديدة بين البنوك خلقت نوع من الثقافة والوعي المصرفي لدى الجمهور والشركات بحيث أصبح[1]:

- معيار الجودة هو أساس العلاقة مما حدا بالشركات لانتهاج الحوكمة السليمة التي تعتبر من المعايير الجوهرية للجودة.
- تعتبر البنوك نماذج اقتداء لكل القطاعات الأخرى والشركات كونها شركات مساهمة عامة تفصل بين مساهمي الشركة ومجلس إدارتها والإدارة، من خلال تبنيها وتطبيقها لمبادئ ومفاهيم الحوكمة.
- تشكل البنوك إحدى أدوات التغيير الرئيسية في أي اقتصاد وذلك باتجاهها نحو تبني الحوكمة تكون من خلال ذلك قد أرست قيم الحوكمة في أي قطاع والمتمثلة في الشفافية والعدالة والإفصاح والمسؤولية بالمساءلة باعتبار البنوك المزود الرئيسي للتمويل فإنها تطبق الحوكمة للحفاظ على حقوق ذوي العلاقة خاصة المساهمين

(١) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب "تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٥م، ص٧٨.

والمودعين وبناء عليه يتم تقييم الشركة طالبة الائتمان وفقاً لالتزامها بمعايير وأسس الحوكمة.

إن تعزيز الحوكمة وتحديثها في الشركات يحقق لها أكثر من ميزة نوجزها فيما يلي[1]:

- وسيلة للوصل إلى كسب ثقة المستثمرين.
- إن تبني مبادئ وقيم الحوكمة يقلل المخاطر.
- فرص تمويل سهلة.
- تحفيز الموظفين وتحسين الأداء من خلال العدالة في التقييم ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب.
- اكتساب سمعة جيدة من خلال الشفافية والقابلية للمحاسبة.

رابعاً: نظام التأمين على الودائع وأهميته في منهج الإصلاح المصرفي:

كان من أهم ما ترتب على الكساد العالمي الكبير في الثلاثينات إن واجهت الكثير من البنوك التجارية أزمات السيولة التي أدت إلى إفلاس الكثير من هذه البنوك في الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا ظهرت فكرة التأمين على الودائع خاصة في تلك الدول التي يعمل فيها النظام المصرفي للبنوك التجارية بآليات السوق والحرية الاقتصادية والملكية الخاصة.

١/ مفهوم نظام التأمين على الودائع:

ينصرف مفهوم نظام التأمين على الودائع إلى حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كليا أو جزئيا من خلال مساهمات البنوك المشتركة عادة في صندوق التأمين على الودائع إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر البنوك المودعة لديه وتوقفه عن الدفع يمول هذا الصندوق بموجب رسوم أو اشتراكات أو مساهمات تلتزم البنوك الأعضاء بسدادها الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وعدم ترك هذه الثقة للصدفة أو للظروف الطارئة.

---

(١) خالد من حافظ، دور الحوكمة في رفع كفاءة الجهاز المصرفي السوداني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٠م، ص٥٨.

عموما فان مفهوم التأمين على الودائع يتسع ويضيق طبقا للدور المنوط بمؤسسات التأمين على الودائع التي تحقق في النهاية الهدفين التاليين[1]:

- زيادة الثقة في المؤسسات المالية والنظام المالي ككل وبالتالي تحقيق الاستقرار لهذه المؤسسات، حيث يقوم الجهاز المصرفي في معظم الدول بدور رئيسي في الوساطة المالية، وباعتبار إن الودائع المصرفية قصيرة الأجل من الصعب تحويل مقابلها إلى نقد في وقت قصير، فمن الضروري مساعدة البنوك التي تواجه أزمة سيولة مالية، ومنه فان هدف التأمين من وجهة نظر السلطات النقدية يتمثل في تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية على النحو الذي يكفل زيادة الثقة في النظام المالي وبالتالي الحد أو تفادي المشاكل التي تنتج إعسار البنوك.
- زيادة المنافسة بين البنوك على جذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية أفضل، فضلا عما يكفله من المساواة في المنافسة بينها على مختلف أحجامها، ففي حالة عدم وجود هذا النظام تعتبر البنوك هي الأكثر أمانا من البنوك الأخرى، أما في ظل وجوده تقل نسب الفروق بين مجموعات البنوك لاسيما من ناحية المخاطر التي يتعرض لها المودع الصغير.

من خلال التعرض لمفهوم التأمين على الودائع تظهر عدد من الملاحظات المرتبطة به تتمثل فيما يلي[2]:

- إذا اقتصر النظام على حماية صغار المودعين فهو في هذه الحالة يلعب دورا تأمينيا، أما إذا اعتمد ذلك على مساندة البنوك في أوقات الأزمات المصرفية فدوره في هذه الحالة تكافلي.
- تكلفة التأمين لدى النظام المتمثلة في أقساط الاشتراكات كتكلفة مباشرة التي تلتزم البنوك بسدادها في الحقيقة يتقاسم عبئها كل من

---

(١) المرجع السابق، ص٥٩.

(٢) محمد سعيد النابلسي، حدود إقامة مؤسسات ضمان الودائع من الناحية التاريخية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ١٣٩، المجلد الثاني عشر، جويلية ١٩٩٢م، ص٣٧.

مساهمي البنك والمودعون فالمساهمون يتحملون عبئها في شكل عائد أقل على رأس مالهم، والمودعون في شكل فائدة أقل على ودائعهم، والمقترضون في شكل سعر فائدة مدينة على قروضهم هذا بخلاف التكلفة غير المباشرة للآخذ بنظام التأمين التي يتحملوها أيضا والمتمثلة فيما يفرض على البنك من تكلفة إضافية ما يشرطه النظام من تنظيم وإشراف وفحص لعمليات البنك ضمانا لسلامة ومتانة مركزه المالي.

- بالنسبة للاقتصاد الوطني التكلفة الحقيقية لإنشاء صندوق التأمين على الودائع لا تتعدى تكلفة إدارة هذا الصندوق بمعنى آخر الموارد الحقيقية البديلة التي تخصص لإدارة الصندوق حيث إن التكاليف المالية في حالة تعويض المودعين ما هي إلا توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

وبشكل عام يمكن القول أنه بالإمكان تحسين الكفاءة الاقتصادية نتيجة للثقة الزائدة والتخفيف من ظروف عدم التأثر لدى أفراد المجتمع.

٢/ دور نظام التأمين على البنوك التجارية:

يتضح دور نظام التأمين على الودائع من خلال دورين هما[١]:

أ. الدور الوقائي.

ب. الدور العلاجي.

أ/ الدور الوقائي لأنظمة التأمين على الودائع:

يهدف إلى حماية أموال المودعين من خلال الرقابة على البنوك قبل وصول البنك مرحلة التوقف عن الدفع. إلا إن هذا الدور الوقائي يتفاوت من بلد إلى آخر، فمثلا في السودان أعطى القانون للصندوق سلطة جمع البيانات والمعلومات والتقارير على البنوك مباشرة أو عن طريق بنك السودان مع صلاحية إجراء مراجعة خاصة لأي بنك أو تفتيش دفاتره بواسطة بنك السودان من اجل التأكد من السلامة المالية لأي بنك كما إن هناك آلية للتنسيق

(١) محمد سعيد النابلسي، مرجع سابق، ص٣٨.

المستمر بين الصندوق وبين السودان في هذا المجال، على العكس ففي البحرين لم يمنح القانون أي سلطات أو صلاحيات رقابية لنظام التأمين ونفس الحال في كل من مصر وفرنسا وألمانيا أما في الأردن فان القانون منح مؤسسة الضمان بعض الأدوار الجوارية للرقابة الوقائية.

- تستعين أنظمة التأمين على الودائع بعدة وسائل وأساليب لهذا الدور الوقائي، إذا تضع عددا من الضوابط يشترط توافرها لانضمام البنك للنظام كما يخضع البنك المنظم لعدد من المعايير التي تكفل متانة مركزه المالي وتوافر السيولة لديه، ولقد تنامي دور هذه الأنظمة إلى الحد الذي وصل إلى تدخلها لدى البنوك الضعيفة لمنعها من عرض أسعار فائدة مرتفعة لإغراء مزيد من العملاء.

ب/ الدور العلاجي لنظام التأمين على الودائع:

يلاحظ أنه هناك العديد من المشكلات المصرفية التي تكون إحداها أو كلها سببا في إفلاس بنك أو إعساره وللوقوف على دور نظام التأمين على الودائع في معالجة المشكلات المصرفية يجب عرض تلك المشكلات والدور المنوط بتلك النظم لمعالجتها[1].

١/ مشكلات الائتمان الرديء:

تعد مشكلة الائتمان الرديء من أصعب المشاكل التي تواجه البنوك وهي ببساطة إن تمنح البنوك قروضاً لا تستطيع استعادتها ومن باب أولى الفوائد المحصلة. قد ينشأ الائتمان الرديء إما لأسباب ترجع إلى البنك وقصوره في استيفاء الأساليب والنهج الائتمانية السليمة أو الأسباب ترجع إلى العميل ونشاطه وما قد يتعرض إليه من مشاكل لأسباب اقتصادية عامة، وإزاء ذلك فإن نظام التأمين على الودائع يحدد نسبة من القروض إلى حقوق الملكية والودائع، كما يعد نسبة من القروض للعميل الواحد بالنسبة لرأس مال البنك ورأس مال العميل، أضف إلى هذا تتدخل في تحديد نسب الديون المشكوك فيها وأخيرا تتدخل في مراجعة بعض القروض للتحقق من استيفاء

(١) مرجع سابق، ص٣٨.

البنك للسياسات والنهج والدراسات الائتمانية السليمة وتتدخل في اختيار أو طلب تغيير مسئولي الائتمان بالبنك إذا لم يتوفر فيهم المستوى الذي تراه مناسباً.

٢/ عجز السيولة:

بالرغم إن بعض البنوك يتوفر لديه حجم مناسب من الودائع وحجم مناسب من القروض الجيدة ومع ذلك يعاني من عجز السيولة، إذا تتوقف سيولة المصرف على قدرة محفظة موجوداته المختلفة على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة عن تكلفة شرائها، عموما فانه كلما قصر آجل الموجودات كلما ازدادت سيولة المصرف، وعلى الجانب الآخر وهو جانب المطلوبات فكلما طال اجل المطلوبات كلما تحسنت سيولة المصرف وبقدر الضغوطات التي تفرضها المطلوبات قصيرة الأجل على مكونات محفظة موجودات بقدر ما تبدو أهمية الحفاظ على نسبة السيولة المناسبة.

ونظرا لان أهم مطلوبات البنك في الودائع، فانه كلما قصر أجلها كلما زادت نسبة الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع وبالتالي تدهورت سيولة المصرف، حيث تزداد تلك المطلوبات باعتبارها تحت الطلب، وتعتبر مراقبة نسبة السيولة لدى المصارف من أهم انشغالات نظام التأمين على الودائع، إذ تعني مكونات هذه النسبة بالملائمة بين مكونات محفظة المصرف وأنواع الودائع الموجودة لديه مخاطر عجز السيولة بأقل قدر ممكن من التكلفة[1].

٣/ عدم كفاءة رأس المال:

ترجع أهمية رأس المال إلى الوظائف الهامة التي تقوم بها والتي من أهمها امتصاص الخسائر الناتجة عن التشغيل وتدعيم ثقة المودعين وكذا ثقة السلطات الرقابية في قدرة البنك على مواجهة المشكلات فيدل رأس مال المصرف على درجة الملاءة التي يتمتع بها البنك ونظرا لأهمية كفاية رأس المال يضع النظام العديد من المعايير لقياسه وكفايته، فعلى سبيل المثال

(١) محمد اليفي، دور نظام حماية الودائع في سلامة واستخدام النظام المصرفي حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة نائف، ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، ص٦٣.

يراقب نسبة رأس المال إلى كل من الودائع، الموجودات والموجودات ذات المخاطر ويتدخل في زيادة الاحتياطات والأرباح المحتجزة، زيادة على هذا نعرض أحيانا زيادة رأس المال عن طريق زيادة نقدية جديدة من المساهمين أو يفرض ذلك بتقديم قرض مساندة.

٤/ التركيز في أنشطة البنك سواء في مجال الودائع أو القرض:

تشكل في كثير من الأحيان ظاهرة التركز لدى البنك عقبة كبيرة، فإذا ما واجه عميل نشاط مما تتركز فيه عمليات البنك صعوبات أو إعسار ومن ثم يتعين عدم تركز نسبة كبيرة من ودائع البنك في عميل أو عدد محدود من العملاء أو حتى يتركز داخل قطاع واحد من قطاعات النشاط، نفس الأمر بالنسبة للقروض، لذا يتم تدخل النظام في مراقبة قيام المصارف المنظمة له بتحقيق المربح المناسب من عملاء الودائع والقروض وتوزيعهم على القطاعات المختلفة في الاقتصاد تفادي لتركز مخاطر البنك بتركيز عملياته في عميل أو قطاع اقتصادي معين.

خامساً: أثر أعمال النظام على مصادر والاستخدامات الأموال في البنوك التجارية والعلاقة بين النظام والبنوك:

١/ أثر الأعمال على مصادر واستخدامات الأموال في البنوك:

أ/ الآثار على مصادر الأموال:

- **الأثر على حقوق الملكية:** تؤدي أعمال النظام إلى زيادة ثقة العملاء والبنوك المحلية والمراسلين في البنوك، الأمر الذي ينعكس في شكل الزيادة في الودائع، بالرغم من إن النظام ينطوي كما سبق الإشارة على فرض ضوابط على البنوك، تتمثل في تحديد نسب تلتزم البنوك بتوخيها، مثل النسبة بين حقوق الملكية وبين الودائع والنسبة بينها وبين الأصول الخطرة، حيث إن زيادة الودائع تستلزم بالضرورة زيادة مقابلة في حقوق الملكية، لتظل النسبة المفروضة قائمة ومن جهة أخرى تتطلب زيادة الودائع زيادة في توظيفات البنك لتثمير الزيادة التي تطرأ في الأموال الواجب توظيفها نظرا لزيادة الودائع وهو ما يعنى ضرورة زيادة النسبة بين حقوق الملكية وبين الأصول

الخطرة لما يكفل ضبط لسياسات الاستثمار والتوظيف في البنك دون مغالاة وفقا للأعراف المصرفية المعمول بها.

- **الأثر على المستحق للبنوك:** نتيجة لرسوخ الثقة والاستقرار في البنوك وزيادة الودائع، تزيد المعاملات المصرفية بين البنوك المحلية بعضها البعض، كما تزيد المعاملات مع البنوك الخارجية وثم تزيد أرصدة المستحق للبنوك المحلية وتزيد التسهيلات الممنوحة للبنوك الخارجية وتستخدم البنوك جزءا من الودائع المتواجدة لديها في سداد ما قد يكون مستحقا عليها للبنوك الأخرى وللبنك المركزي.
- **الأثر على الودائع:** نتيجة لاطمئنان المودعين على ودائعهم بصورها المختلفة وضمانهم استرداد ودائعهم المؤمن عليها إذا ما واجه أحد البنوك حالات من الإعسار تزيد الودائع سواء من كل القطاعات والشرائح أو الودائع بالعملة المحلية أو الأجنبية.

ب/ الأثر على استخدامات الأموال:

- **الأثر على الأصول السائلة**: ترتبط الأرصدة السائلة بالخزائن البنك والأرصدة لدى البنك المركزي بزيادة حجم الودائع، وتكون هذه الأرصدة في حدود نسبة نمطية معينة وفقا لحجم موارد البنك وتركيبها، غير إن حجم هذه الأرصدة السائلة سيفوق حجمها في الظروف العادية لكل البنك ليستطيع البنك الوفاء بالتزاماته قبل مودعيه وقيامه بالخدمات المصرفية الأخرى.
- **الأثر على المستحق على البنوك:** يتشابه الأثر على هذا البند مع الأثر على بند المستحق للبنوك إذ إن زيادة الودائع بالعملة المحلية يترتب عليها زيادة في الودائع والقروض المتبادلة بين البنوك[1].
- **الأثر على الأصول الثابتة:** تؤدي زيادة النشاط في معاملات البنوك إلى إدخال الأنظمة المستحدثة في مجال الاتصالات والمعلومات، وزيادة كفاءة نظم معالجة البيانات وطرق حساب تكاليف وتسعير

(١) رشدي عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير الجهاز المصرفي الصيرفة الشاملة عالمياً ومحلياً، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص٣٧.

المنتجات المصرفية بما يكفل مزيدا من التسيير في تقديم الخدمات للعملاء ومزيدا من الدقة والسرعة في انجاز البنوك لأنشطتها ووظائفها المختلفة، الذي يستلزم توافر أجهزة وعقارات مما يؤدي إلى زيادة حجم الأصول الثابتة.

٢/ العلاقة بين أنظمة التأمين على الودائع والبنوك التجارية والمركزية:

يتجلى من خلال ما تقدم إن للنظام علاقة بين البنوك المركزية من جهة ومن جهة مقابلة مع البنوك التجارية، حيث تنشأ شبكة من التكافل والتعاون بين الجهاز المصرفي والبنك المركزي تلتقي خيوطها في صندوق التأمين على الودائع.

أ/ العلاقة مع البنوك المركزية:

يقع على عاتق البنك المركزي مهمة المقرض الأخير فيقوم بإقراض أي بنك يواجه صعوبات لذا فان للبنك المركزي مصلحة أساسية في أنظمة التأمين على الودائع إذ إن هذا الأخير يخفف العبء الواقع على كاهل البنك المركزي، ويبدو أنه ليس هناك ازدواجية أو تداخل بين دور كل من النظام والبنك المركزي بل في دور كل منهما ولعل أوجه الاختلاف في مجال قيام كل منهما بإقراض أو دعم البنوك حيث إن أنظمة التأمين تقوم بتعويض المودعين عن ودائعهم طبقا لنظمها المختلفة عند إفلاس بنك، بينما لا يقوم البنك المركزي بهذا الدور أساساً، فضلا عن ذلك يقوم هذا الأخير بدور المقرض الأخير للبنوك لمساعدتها على تجاوز أزمة السيولة بضمان بعض أصولها بسعر الخصم، بيد إن النظام يقوم بهذا الدور بدون طلب ضمانات وبأسعار فائدة مدعمة بناءا على دراسة موقف البنك المتعثر والتأكد من أزمته الطارئة وانه من الأفضل مساعدته وعدم التخلي عنه، باعتبار إن تكلفة رد الودائع بالنسبة للمودعين بالنسب المتفق عليها تكون غالبا أكبر من تكلفة مساعدة البنك.

ب/ العلاقة مع البنوك التجارية:

تتجلى العلاقة فيما بينها فيما يلي[1]:

(١) محمد اليفي، مرجع سابق، ص٦٣.

- وجود قاسم بينهما يتمثل في تعبئة الأموال السنوية من البنوك لصالح النظام وفقا لمعايير ونسب محددة من ودائعها المصرفية من اجل رفع احتياطاتها النقدية لمواجهة الأزمات المصرفية التي قد ينجم عنها توقف بنك الدفع.
- اشتراك ممثلين للمصارف في إدارات مؤسسات التأمين التي تتعاطى أعمال الرقابة المصرفية
- معالجة المشكلات التي تهدد البنك بالإفلاس هذه المعالجة أما معالجة وقائية عن طريق التحوط للمشكلات قبل وقوعها أو على الأقل التخفيف من حدتها.
- تعزيز هيئة الرقابة على البنوك.

سادساً: الاعتبارات المهمة من أجل المواجهة الفعالة لمشاكل الإفلاس:

من أجل المواجهة الفعالة لمشاكل الإفلاس فور ظهورها وقبل استفحالها وبأقل قدر ممكن من التكاليف لابد من توفر اعتبارات أساسية هي[1]:

- نظام التأمين الودائع بين الخاص والعام
- توفير التمويل الكافي.
- حق الأولوية (الأفضلية) للمودعين.
- توفر المعلومات.
- تحسيس الجمهور.
- عناصر أخرى.

ويرى الباحث أنه من أسباب الأزمات المالية الأخيرة التي ضربت العالم خاصة دول آسيا وأمريكا إن كثير من البنوك وشركات المساهمة العامة واجهت أزمات السيولة وبالتالي أدت هذه الأزمات إلي إفلاس الكثير من هذه الشركات والبنوك لأنها لم تعمل بمبادئ التأمين على الودائع ولم تهتم بمراعاة الاعتبارات المهمة لمواجهة الإفلاس.

---

(١) طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، ط١٠، منشأة المصارف، د.ن، ص٢٢٧.

يستنتج الباحث ما يلي:

١. أسباب الأزمات المالية الأخيرة هي أنها لم تعمل بمبادئ التأمين على الودائع.

٢. لم تهتم بمراعاة الاعتبارات المهمة لمواجهة الإفلاس.